

الورشة 01: تكييف برامج التنمية المحلية: نحو مقارنة أكثر ابتكارية وتشاركية.

الإشكالية:

-لقد أدى نقص التخطيط والبرمجة الحكيمة لمختلف البرامج المخصصة المسجلة إلى إحصاء- على مستوى أغلبية الولايات -عدد من البرامج في طور الانحياز و أخرى بحصص باقية للانجاز و التي بلغت نسباً معتبرة، بينما لا تزال الولايات تلتزم ببرامج جديدة.

-لقد ترجم تصور التنمية المحلية نتائج لا تتناسب مع الموارد المالية التي رصدتها للدولة ، باعتبار أن التجهيزات المبرمجة والمنجزة تميزت بطابعها الاجتماعي، مما حجب الوظيفة الاقتصادية ، الهادفة بشكل خاص، إلى تامين و و رفع مردودية الثروة المتعددة التي تتوفر عليها الجماعات المحلية.

-تُظهر المعايير المختلفة بصورة واضحة بطن الجماعات المحلية، وبشكل خاص البلديات، شهدت زيادة في أعبائها ونفقاتها بشكل غير متوازن، بالتوازي مع زيادة الأغلفة المالية الممنوحة بعنوان ميزانية التجهيز للدولة.

- يؤدي نقص نضج المشاريع، غالباً، إلى سوء اختيار مواقعها والحاجة إلى تكاليف إضافية.

-التصور القطاعي المبالغ في تحديد البرامج والإفراط في المركزية في اتخاذ القرار وتسيير البرامج .

- تدهور الهياكل الاجتماعية المنجزة في ظل غياب سياسة الصيانة والاصلاح.

- ضعف أدوات تقييم أثر البرامج على ظروف النمو والانعاش الاقتصادي المحلي.

- غياب مؤشرات مهيمنة تسمح بتحديد وترتيب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان حسب الأولوية.

-نقص آليات المتابعة والتقييم في تنفيذ البرامج .

-عدم كفاية وسائل الدراسة والتنفيذ.

الأهداف:

- تقييم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية ، مع التركيز على النتائج المحققة عن طريق تحليل المعوقات التي واجهتها، بطابع استشرافي حول الدروس المستخلصة ووسائل تسريع التحولات للاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان وإرساء قواعد تنمية محلية متجددة.
- التفكير في مقاربة جديدة للتنمية المحلية حيث يجب أن تفتح آفاقاً من أجل وضع إطار جديد للتصميم، التشاور، التنفيذ، متابعة وتقييم برامج التنمية المحلية.
- الابتعاد عن المقاربات القطاعية ذات التأثير المحدود ، للتوجه نحو منطق أكثر اندماجاً وشاملة، فاعلية وفعالية، قصد التكفل بشكل أفضل بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم.
- هذه الرؤية الجديدة في مجال التنمية المحلية يجب أن تتجسد عبر مقارنة متعددة الأبعاد تتسم بالانسجام والشفافية ؛ بحيث تشمل الأبعاد التالية:

البعد الاقتصادي:

- تامين الموارد البشرية والطبيعية والممتلكات المحلية.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة.
- تقليص الفروقات في التنمية بين الولايات وحتى بين الجماعات و المناطق في نفس الإقليم ؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع طبيعة الأقاليم.
- ترقية الشغل والأنشطة الخالقة للثروة .

البعد الاجتماعي:

- تحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي.
- ضمان الانصاف في الولوج إلى المرافق و الخدمات الأساسية (الصرف الصحي ، التموين بالمياه الصالحة للشرب ، الكهرباء، الغاز ، الاتصالات ، الصحة ، التعليم ، التكوين ، النقل ، الرياضة ، الأنشطة الترفيهية... الخ) ؛

- محاربة الفقر والإقصاء والتفاوتات الاجتماعية والجغرافية ؛
- دعم الفئات الهشة.

البعد المكاني: ترتيب الأولويات بصورة وظيفية للإقليم من خلال الأخذ بعين الاعتبار: مستوى المناطق الريفية ، مستوى المناطق الحضرية ، الى غاية المستوى الجهوي (SEPT).

البعد البيئي: الاستخدام العقلاني للفضاءات والموارد الطبيعية.

البعد التشاركي: تعزيز أطر مشاركة المواطنين في مجال التنمية المحلية.

محاور المناقشة:

- مرافقة الجماعات المحلية في تنفيذ أحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية التي ترسي رؤية جديدة في مجال تمويل التنمية المحلية.
- ضرورة إعداد مخططات تنمية اجتماعية واقتصادية متعددة السنوات للولاية والبلدية مع مراعاة ضرورة تهمين الإمكانيات المحلية.
- إعادة تركيز المشاريع حول أهداف متحكم فيها وواضحة المعالم.
- إصلاح إجراءات تسجيل إتمادات البرامج و تفويض الاعتمادات المالية لوضعها تحت سلطة الوالي على شكل عقود برامج متعددة السنوات بين الحكومة و الولاية.
- الإشراف على البرامج والمشاريع من خلال دراسات الجدوى ودراسات الأثر على السكان والبيئة.
- مراعاة الطاقات الاستيعابية للاتمادات المالية المخصصة في إطار الميزانية.
- تعزيز المقاربة التشاركية المحلية ودعم قدرة الاستماع للانفعالات الاجتماعية لإشراك المواطن في تحديد الاحتياجات ومشاركته في إنجاز الأعمال التي يتعين القيام بها (خلية حوارية ، خلية التنشيط الريفي .. إلخ) ؛

- ضرورة توسيع صلاحيات ومهام الولاية في مجال تسيير برامج التنمية على مستوى ولاياتهم، من خلال تزويدهم بالوسائل المناسبة.

- تعزيز وتقوية الموارد البشرية والمهارات المحلية (تعزيز الموارد البشرية والتقنية للجماعات المحلية والمصالح التقنية المحلية) ؛